

تقرير

هيئة التنسيق النقابية
اعتصام باهت... والسلسلة ب«الجيبه»

فانت الحاج

الإمال المعقودة على هيئة التنسيق النقابية اندثرت كلياً. الكثيرون ممن راهنوا على الهيئة خابت آمالهم من إمكان إحداث تغيير ما في المشهد النقابي، فالاعتصام الذي نفذته، أمس، أمام جمعية المصارف، كان خجولاً جداً وهزياً وكشف بوضوح كيف بردت جبهة المعلمين والموظفين في الإدارة العامة، وكما باتت مهمة إعادة تعبئة القواعد وضخ الحماسة في نفوسهم وإعادة الثقة بالقيادة النقابية صعبة إن لم تكن مستعصية. بدأ بعض المعتصمين مقتنعين سلفاً بعدم جدوى أي محاولة جديدة للهيئة. حضروا إلى الاعتصام وفي ذهنهم أنه سيكون هزياً حتماً، وكانوا سيستغربون لو أن هيئة التنسيق حشدت أكثر، في إشارة إلى تدجين الروابط والنقابات التي لن تقوم مجدداً من دون تصويب هذا المسار النقابي. لم يعد نافعاً، بحسب هؤلاء، دعوة هيئة التنسيق إلى التخلي عن تبعيتها والإعداد لخطة تصاعديّة متدرجة لتحقيق المطالب المشتركة بين مكوناتها.

لكن ثمة من عزا هزلة التحرك إلى أن إرادة تجييش القواعد لم تكن واردة لدى هيئة التنسيق أصلاً، وإلا لكانت الأحزاب السياسية في الروابط حركت الباصات من المناطق، هذا لم يحصل أبداً، فقد حضر المعتصمون من المحافظات بسياراتهم الخاصة، واقتصرت المشاركة على بعض الرموز

النقابية في كل حزب، فيما بدأ أن الحضور الأكبر كان من النقابيين المستقلين.

أما السبب الذي اختبأ خلفه قادة الهيئة فهو أن الاعتصام مجرد وقفة لتوجيه رسالة رمزية. يتهامس مشاركون في الاعتصام بشأن وجود طمانينة لدى غالبية قادة الهيئة «بالجيبه» ويسير على سكة التوقيع، وكل الصراع الدائر ليس سوى شد حبال سيتوج بنهاية سعيدة. بدأ البعض واثقاً من أن رئيس مجلس

ثمة من عزا هزلة التحرك إلى ضعف إرادة تجييش القواعد (مروان طحطح)



رده رئيس الجمهورية ميشال عون إلى المجلس النيابي، مع العلم بأن هذا الأمر يحتاج إلى موافقة 65 نائباً.

إزاء هذا المشهد، بدأ التهديد بعدم انطلاق العام الدراسي، وأن جميع الاحتمالات ستصبح مفتوحة إذا رد قانون السلسلة، شعاراً في الهواء إن لم يرتبط بجديّة الهيئة بالتحرك على الأرض.

نقابة المعلمين في المدارس الخاصة حضرت إلى الاعتصام لتؤكد أنها جزء لا يتجزأ من هيئة التنسيق «وليلعبوا غير هذه الألاعيب»، كما قال أمينها العام وليد جرادي، مشيراً إلى أنه «غير مسموح لأي قوة بأن لا توقع على السلسلة ووحدة التشريع بين القطاعين التعليميين الرسمي والخاص خط أحمر».

وبدت لافتة دعوة رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي على لسان أمين الإعلام أحمد الخير أهالي الطلاب الناجحين في الشهادة المتوسطة إلى تسجيل أولادهم في الثانويات الرسمية، توفيراً للأقساط التي يفرضها تجار الحرف.

وقال رياض الحولي، باسم رابطة التعليم الأساسي: «لا تصدق، يا فخامة الرئيس، من يذرف دموع التماسيح على التعليم وهو الذي يأخذ جميع ما تقدمه الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية من منح، تضاف إليها مئات المليارات لما يسمى مدارس مجانية لم يعد يحتاج إليها اللبنانيون بعدما وجدت المدرسة الرسمية في جميع المدن والقرى».

الصراع حول السلسلة
ليس سوى شدّ حبال
سيتوج بنهاية سعيدة

متابعة

العسكريون المتقاعدون يتوعدون
بتصعيد تحركاتهم الاحتجاجية

بغض النظر عن تاريخ إحالتهم إلى التقاعد قبل وبعد صدور قانون السلسلة، على أن يعاد احتساب معاشاتهم وفقاً للوضع والرتبة والدرجة المستحقة لهم عند تاريخ إحالتهم إلى التقاعد.

إضافة إلى رفض التجزئة والمطالبة بتعديل المادة 79، يُطالب العسكريون بالمفعول الرجعي لزيادة غلاء المعيشة من تاريخ 2012/2/1 للذين تقاعدوا بعد ذلك التاريخ. من هنا، طالب العسكريون برفع القانون إلى مجلس النواب «لا من أجل إلغاء ما تطالب الهيئات الاقتصادية بإلغائه، بل من أجل إقرار التعديلات المتعلقة بمطالبنا».

يقول أحد العسكريين المتقاعدين إن «السلطة تقول إننا غير منتجين وإن حقوقنا ستسبب لهم كلفة إضافية، لماذا لا يفصحون لنا عن حجم المخصصات التي زادوها لأنفسهم؟ وماذا عن إنتاجيتهم؟ أخي شهيد في الجيش، ولدي إعاقة لا تسمح لي بأن أعمل، من سيغطي تكاليف مدرسة أبنائي الخمسة؟»

بدوره، يشير المؤهل المتقاعد في قوى الأمن الداخلي صفوت حجاب إلى أنه لم يكن مسموحاً لنا أن نتظاهر ونشكو خلال خدمتنا، اليوم، نستطيع لأول مرة أن نتظاهر ونعطي صوتنا لتحقيق مطالبنا. ومن المقرر أن يصعد المتقاعدون تحركاتهم بدءاً من يوم غد عبر نقل اعتصاماتهم إلى مختلف المناطق اللبنانية حتى تحقيق مطالبهم.



لماذا لا تصفح السلطة عن زيادة المخصصات لزللمها؟ (مروان طحطح)

يرفض العسكريون
المتقاعدون
تجزئة الزيادات على
معاشاتهم التقاعدية
على 3 سنوات

التقاعدية (85% من أساس الراتب الذي كان يتقاضاه العسكري أثناء خدمته) في العام الأول من نفاذ القانون، وزيادة مماثلة في العام الثاني، أما في عام 2019 فتتضمن المادة على أنه يتم دفع باقي الزيادات. يقول رئيس الهيئة الوطنية للتقاعدي القوات المسلحة العميد مارون خريش في اتصال مع «الأخبار» إن هذه الصيغة مرفوضة ولا تضمن لنا حقوقنا، لذلك نطالب بتعديل المادة 79 من قانون الدفاع الوطني. ويقضي التعديل بإقرار تساوي المعاشات التقاعدية للعسكريين،

هديك ضرور

قراية السادسة من صباح أمس، تجمّع عدد من المتقاعدين العسكريين أمام مصرف لبنان. قطعوا الطريق ومنعوا الموظفين من الدخول ووعدوا بتصعيد تحركاتهم خلال الأيام المقبلة. وكان قد سبقهم إلى مرفأ بيروت زملاء لهم تجمّعوا هناك للغاية نفسها: المطالبة بإنصافهم في قانون سلسلة الرتب والرواتب.

أما عن سبب اختيار المكانين (مصرف لبنان والمرفأ) فلائهما يُعدّان من «المرفاق التي يُشكّل إقفالها وسيلة ضغط، بحسب المؤهل المتقاعد في قوى الأمن الداخلي حسن مرعي.

يقول العسكري الذي خدم في السلك 30 عاماً، حتى الآن «لم يفهم معظمنا آلية الزيادة التي ستحتسب لنا، مُشيراً إلى أن الراتب لا يكفي لإعالة أهل بيته. ويُضيف: «منقبض ألف دولار وإيجار البيت ألف دولار. ما يسألو حالن كيف عم نعيش؟».

كغيره من المتظاهرين، يلوم وزير الدفاع والداخلية، اللذين لم يلتفتا إلينا ولم يُظهرا لنا أننا نستحق الاحترام، فيما يقول أحدهم: «هم يحاورون الهيئات الاقتصادية فقط، في حين نترك نحن في الشوارع لنطالب بحقوقنا المهذورة».

تتركز مطالب العسكريين المتقاعدين على رفض تجزئة الزيادات على معاشاتهم التقاعدية وفق ما نصت المادة 18 من القانون والتي قضت بزيادة 25% من أساس معاشاتهم

في القطاع العام لمعرفة قدرة هذا النظام على الاحتمال والاستمرار، مشيراً إلى ضرورة إحياء لجنة المؤشر وتفعيلها.

وطالب رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، برّد السلسلة وضرائبها، فيما رفض رئيس جمعية تراخيص الامتياز شارل عريبي زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 11%. وشاركه في هذا الموقف رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر، الذي أعلن موقفاً مماثلاً لعريبي. وفي المقابل، طالب رئيس نقابة المعلمين في المدارس الخاصة رودلف عبود، بتوقيع السلسلة والضرائب، وأيضاً كل ما من شأنه أن يؤدي إلى فصل التشريع بين القطاع الخاص والقطاع العام.

أما الوزراء الحاضرون، فقد التزموا مواقف سريعة. وزير التربية مروان حمادة، قال: «صحيح أننا تحفظنا على السلسلة، لكنني قلباً وقالباً معها». وقال وزير الدفاع يعقوب الصراف: «نحن مع السلسلة، ومع تقسيط الديون للمتقاعدين، لأن الصيغة الحالية مسيئة للاقتصاد».

موقف وزير المال

في المقابل، كان هناك موقف من وزير المال علي حسن خليل للردّ على كل المواقف التي أطلقت على السلسلة والضرائب المستحدثة لتمويلها، سواء تلك المواقف الحادة أو تلك المواقف المكززة. الحاضرون لحظوا حدة خليل بالردّ على المصارف، قائلاً: «أنتم حققتم أرباحاً استثنائية، وما تدفعونه للخرزينة من ضرائب ليس مئة من أحد». وقال: «لسنا في مواجهة مع أحد ونحن حريصون على القطاع الخاص، رغم أننا نختلف على بعض التفاصيل. القطاع الخاص يشمل 880 ألف موظف والقطاع العام 270 ألفاً، لكننا معنيون بموظفينا، أي موظفي القطاع العام». وأوضح خليل أنه يرفض «رفضاً كاملاً موضوع الحقوق المكتسبة التي أوصلت اليونان إلى الإفلاس، لكن في لبنان لم يجر أي إصلاح ضريبي منذ 15 سنة، والبنك الدولي وصندوق النقد وافقا على السلسلة والإجراءات الضريبية».

خلاصة عون

في النهاية ختم عون الاجتماع بالقول: «سنعمل معاً على إقرار خطة تؤمن استقراراً اقتصادياً بموازاة الاستقرار الأمني والسياسي الذي نتمتع به البلاد. كذلك سنسعى معاً إلى إنجاز الإصلاحات الضرورية والمضي في مكافحة الفساد. على هيئات المجتمع مسؤولية أيضاً في هذا المجال لإنهاء واقع مؤسف جعل من مجتمع الفساد يتغلب على مجتمع الإصلاح. القاعدة التي بُني عليها الإصلاح والاستثمار في لبنان، هي تطوير البنى التحتية المناسبة في مجالات الكهرباء والمواصلات والاتصالات والمياه والطرق، وهذه كلها تتكامل مع أمن مستقر وقضاء نزيه وعادل».